الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

مجلس المستشارين - (المادة 100 من الدستور)

المملكة المغربية

مجلس المستشارين

مجموعة

العمل التقدمي

تقديم "الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة"

السؤال المحوري الثاني

سياسة الحكومة في تنزيل اللاتركيز الإداري لمواكبة ورش الجهوية المتقدمة

الثلاثاء

14 نونبر 2017

www.ouammou.net

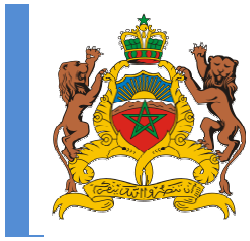

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

مجموعة العمل التقدمي

الجلسة الشهرية لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة

على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة

الثلاثاء 14 نونبر 2017

سياسة الحكومة في تنزيل اللاتركيز الإداري

لمواكبة ورش الجهوية المتقدمة

السؤال

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ما هي سياسة الحكومة في مجال وضع نظام للآتمركز يتناغم مع نظام اللآمركزية؟

التزمت الحكومة بإعداد تصور جديد لنظام اللاآمركزية واللاآتمركز بغية مواكبة ورش الجهوية المتقدمة، وفقا لتوجهات الخطاب الملكي عند افتتاح الدورة البرلمانية الحالية.

إن واقع اللاآتمركز بالمغرب، يظهر وبجلاء مدى الاختلال الذي يعانيه النظام الحالي في تنفيذ السياسات العمومية، حيث يسير هذا النمط من التدبير الإداري والتقني بوتيرة بطيئة لا تساير التحديات المطروحة على الحكومة، ولا تستجيب لتطلعات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين.

فهناك إجماع على ضرورة مراجعة النظام المتعلق باللاآتمركز الإداري، وتتطلب هذه المراجعة في البداية إرادة سياسية حقيقية من كل الفاعلين السياسيين، والشركاء الاقتصاديين في إطار إصلاح شمولي، يقتضي مراجعة السياسات العمومية القطاعية بالخصوص، وتمركزها وتفكيكها ومراجعة الاختلالات التي تصيب تنفيذها داخل المجال الترابي بالقرب من المواطنين.

هذه السياسات العمومية التي تصاغ على المستوى المركزي وتشكو من ضعف قدرة البنيات المؤسساتية الوسيطة وأدوات فعالة وناجعة داخل التراب الجهوي والاقليمي والمحلي.

مما أدى إلى ضعف الدولة الترابية مقارنة مع الدولة المركزية التي ما زالت حاسمة. هذه الاختلالات هي التي تؤدي في آخر المطاف إلى اختلاق أزمة الدولة نفسها.

لذلك، فإن المطلوب هو التخفيف من ثقل حجم الدولة المركزية وتحسين نجاعة الدولة الترابية، لأن النظام الحالي يشكو من ازدواجية مؤسسات الدولة والمؤسسات المنتخبة التي تتداخل في تجاهل تام لبعضها البعض داخل المجال الترابي.

مما ترتب عنه ضعف النجاعة ومحدودية مردودية البرامج العمومية وغموض المسؤولية السياسية للفاعلين.

إن هذه الازدواجية هي المنبع الحقيقي لأزمة المسؤولية المؤسساتية داخل الجهات، حتى أصبح الكل مسؤولا (الإدارات العمومية – الجهوية والمحلية والمؤسسات العمومية والمنتخبون) بدون وجود أية مؤسسة قادرة على التنسيق

والتوجيه للبرامج العمومية نحو تحقيق أهداف التنمية الترابية.

إن انعدام مسؤولية الإدارات الجهوية والمحلية أمام المواطنين والمنتخبين ومحدودية الصلاحيات التي يمارسونها، إضافة إلى ضعف موارد الجماعات الترابية وتعدد الآمرين بالصرف هي السبب الأساسي في تأخر وضعف نجاعة البرامج داخل الجهات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هناك حاجة مستعجلة للنظر في العلاقات الترابية المتواجدة بين اللاّمركزية واللاّتمركز من صلاحيات وإمكانيات بناء على مبدإ وحدة المسؤولية السياسية والإدارية التي تعطي للجهات سلطة المسائلة.

كما أن هناك حاجة ملحة إلى إصلاح نظام لامركزية الدولة الذي يعد تحديا جوهريا لتحسين الحكامة الترابية ونجاعة السياسات العمومية داخل المجال الترابي، مع اعتماد الآليات والميكانيزمات الضامنة لسرعة التنفيذ وجودة التنسيق والتزامن.

وبالتالي، نجاعة البرامج العمومية داخل الجهات وتثبيت علاقات القرب بين الجماعات الترابية والمواطنين المستهدفين عبر التشاور الدائم والمناقشة والمصادقة على البرامج العمومية داخل المجالس المنتخبة والمراقبة الدورية لتنفيذها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن بناء دولة الثقة هي التي تعطي لكل مواطن الحق في الاستفادة المنصفة والعادلة من خدماتها الإدارية.

فانتصار مؤسسات الدولة المركزية واللآمركزية في معركة الحكامة والثقة، يتجلى في الاعتراف بمحورية المواطن وتموقعه في قلب كل سياسة عمومية حقيقية.

فالحاجة ملحة اليوم إلى الانصياع لمتطلبات التحديث والتجديد بدل الانصياع للأوامر والنواهي.

إن مسار بناء الثقة يتطلب معالجة الشعور القائم والإحساس لدى المجالس المنتخبة بأنها مهمشة ، من خلال دعم حقيقي للديمقراطية المحلية، ومصاحبة الجماعات الترابية، وتقديم

المساعدة التقنية اللازمة لها، لتمكين الجماعات الترابية من التفاعل داخل ومع مؤسسات الدولة، وتباشر اختصاصاتها، وتدبير مصالحها.

لذلك، فإننا نرى أن تقوية اللاتمركز يمر عبر المحاور الأربعة التالية :

1 ـ المحور الأول:

معالجة الإختلالات بين الدولة المركزية والدولة الترابية ؛

2ـ المحور الثاني:

اعتماد أهمية وحدات القرب، والاعتراف بالمبادرة على الصعيد المحلي؛

3 ـ المحور الثالث:

التزام الإدارة المركزية بوضع أهداف متعددة السنوات متسلسلة ومنسقة؛

4 ـ المحور الرابع:

وضع هياكل عملية لضمان الامتثال للأهداف المعلنة، من خلال ميثاق يتعدى حدود المبادئ إلى التفعيل الحقيقي والناجع للعلاقة القائمة بين المركزية واللاّمركزية في أنظمة الدولة الديمقراطية الحديثة.